الاجنبي والاجنبية فالذي اقتضاه مجموع كلامهم في الوليمة
والعود والمنهاج انها حيث خلت عن الخلوة المحرمة والتهمة
القوية حلت والا فلا واطال بعض العلماء انه لا يشرع للنساء
عيادة المريض صحيح ان اراد بلا شرع لا يبعد في غير المحرم
فان اراد لا يباح تعين حمله على ما ذكر به فتامله ۝ والخلوة
المحرمة ان يختلي رجل اجنبي بامراة بان يتمكن من ايقاع فاحشة
منها ولو غير جماع وكذا رجال وان كثروا بحيث اذا حالة العادة
وقوع فاحشة من احدهم بحضورهم على ما اقتضاه اطلاقهم
لكن غير مراد كما بينته في شرح المنهاج والخلوة الجائزة
ان يكون مع المراة مراة اخرى يشترط عدالتها وحاهتها
بحيث تحشاها تلك وتخلها فلا يقع منها بحضرها فاحشة ۝
فخلوة الرجل بها بين المراتين جائزة واغفال الخلوة هنا
بامراة ثابته فقط خلاف ما مر في الرجل لان العادة قاضية
مطردة بان المراة بحضرة امراة اخرى موصوفة بما ذكرنا ۝
لا يقع منها فاحشة بحضرها بل الغالب في الفاسقات
ان ذلك لا يقع منهن بحضرة بعضهن بخلاف الرجال
يقع ذلك منهم بحضرة بعضهم كثيرا مطردا فعومل كل من النوعين
بما هو من شانه وكالمراة في ذلك الامرد الحسن فيما
يظهر لحرمة نظره والخلوة به من غير محرم وسيد الا
في حل خلوة رجل بامراتين اذ الذي يظهر انه لا يحل خلوه
بامردين لان حيا الرجل من مثلها اعلى من حيا المردين
مثله ومحل ذلك في مريض غير مقطع اما اجنبي مقطع
الحصر تعهده في اجنبيته وعكسه فيباح بل يجب تعهده

احزا

احد ايمن قالوه فيمن راى اجنبية منقطعة بطريق وخاف
عليها انه يلزمه حفظها وان تربت عليه الخلوة بها بارا وان
خاف الفتنة نظير ما قالوه ايضا في شاهد تعين التحمل عليه
التحمل ولا يمكنه الروية لخوف الفتنة انه مع ذلك ۝
ينظر اليها لكن يتحرز ما امكنه نعم يظهر فيما اذا كان
داعي فتنة اقوى من الخوف عليها من الغير انه يفارقها
لان التحمل باقل المفسدتين واجب وذكر الايمة
في اوايل النكاح مداواة الاجنبية الاجنبي بشروط وتفصيل
فلا يعد عنك استحضاره ذلك هذا ما يتعلق باكثر احكامها
واما ادابها فمنها ان يخففها الاحاديث تزلك
ما لم يعلم او يظن من المريض اشاره التطويل لتاسه بالعايد ونحوه
وينبغي للسائل في ذلك سواله عما ان سهل والعلم بما يريده لا عرجا
ونظر ضبط ذلك التخفيف بما يسع بعض الاذكار الاتيه وسواله عن حاله
بلطف ومن ضبط تقدير فواق ناقه اي ما بين الحلبتين اخذا من حديث
بذلك او بقدر الجلوس بين الخطبتين المضبوط عند قايل السنة فيه
بقدر سورة الاخلاص فقد اراد الامر التقريبي فلا ينافي ما ذكرته فان
قلت بين هذين الضبطين تباين لان الاول اضعاف الثاني
قلت لا تباين لان ما ذكر في تفسير الفواق وهو باعتبار
موضوعه اللغوي وليس مرادا هنا وانما المراد به الكناية عن
قصر الزمن كما في الآية على احد الاقوال وضبط التطويل المخالف
للسنة بان يضجر المريض او يشق على اهله غير صحيح لان اضجار
المريض غير شرط بل يكفي ادنى مشقة تلحق بالتطويل ومجرد مشقة
الاهل لا عبرة بها مع تانس المريض بالعايد او احتياجه لسواله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)